

عقد عمل محدد المدة

إنه في يوم الموافق / / ميلادية تحرر هذا العقد بين كل من :-

أولاً : شركة ومقرها

ويمثلها في التوقيع على هذا العقد:- السيد /

بصفته /

(طرف أول)

ثانياً : السيد / المقيم في :

بطاقة قومي رقم : بتاريخ : / / صادرة من :

والحاصل علي مؤهل : سنة التخرج : / /

(طرف ثان)

تمهيد

الشركة الطرف الأول من الشركات المتخصصة في تصنيع عدادات قياس الطاقة الكهربائية ،وسعيًا منها في تحقيق أعلى معدلات النمو والتقدم وإيماناً منها بأن ذلك يستوجب عليها الاستعانة بالكوادر المتخصصة، لذلك فإنها وضعت خطة لاستقدام أفضل العناصر البشرية المتخصصة للعمل لديها.

ورغبة من الطرف الثاني للانضمام إلى أسرة الشركة الطرف الأول بما يحقق النفع للطرفين في التعاقد، لذا فقد اتفق الطرفان على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد يكمله ويفسره عند مقتضى .

البند الثاني

يتعهد الطرف الثاني بالعمل لدى الشركة الطرف الأول و تحت إدارتها وإشرافها في وظيفة (.....) سواء بمقر الشركة المذكور بعالية أو بأحد فروعها أو الجهات المتعاقد معها حالياً أو مستقبلاً , كما يلتزم الطرف الثاني بأية أعمال تسند إليه غير العمل المتفق عليه طالما أن هذا لا يترتب عليه أي تعديل في الأجر المتفق عليه بين الطرفين و ذلك طبقاً لظروف ومصلحة العمل .

البند الثالث

تلتزم الشركة الطرف الأول بأن تؤدي للطرف الثاني مقابل عمله أجراً شهرياً قدرة (.....) فقط لاغير " وهذا بخلاف البدلات التي يقررها رب العمل بناءً على السياسة الداخلية لرب العمل, ويتم صرف الراتب بالعملة المصرية خلال الخمسة أيام الأولى من الشهر التالي للشهر المستحق عنه بعد استقطاع كافة الضرائب والتأمينات المستحقة على أجر الطرف الثاني طبقاً للقوانين المعمول بها واللوائح المعتمدة بالشركة .
يتم زيادة الراتب طبقاً لما ينص عليه قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ واللوائح المعمول بها بالشركة.

البند الرابع

- اتفق الطرفان علي أن هذا العقد محدد المدة ويسري لمدة تبدأ من / / وتنتهي في / / وينتهي العقد بانتهاء مدته ، وقد اتفقا صراحة على ان المدة المذكورة تجدد تلقائياً لمدد اخرى مماثلة ما لم يخطر أى من الطرفين الطرف الآخر برغبته في عدم التجديد قبل انتهاء مدة العقد بشهر وتعد فترة الثلاثة شهور الأولى فترة اختبار يكون للطرف الأول خلالها الحق في إنهاء هذا العقد دون موافقة الطرف الثاني أو إخطاره بذلك و لا يحق للطرف الثاني المطالبة بأي مكافآت أو تعويضات.
- يلتزم الطرف الثاني بعدم مزاوله أى نشاط أو تجارة مع الشركة أو أى نشاط مماثل من خلال الأقارب من الدرجة الأولى حتى الدرجة الثالثة
- يلتزم الطرف الثاني بان يعمل لدى الشركة (الطرف الاول) طوال مدة التعاقد فاذا قام الطرف الثاني بترك العمل قبل انتهاء المدة المذكورة فان ذلك يعد من قبيل الفسخ المستوجب المسؤولية التعاقدية وما يترتب على ذلك من الحق في التعويض بمبلغ يعادل راتب شهرين عن اخر راتب تقاضاه الطرف الثاني من الطرف الاول وهو تعويض اتفاقي لا يخضع لرقابة القضاء ويعد من قبيل ترك العمل المستوجب للمسؤولية والتعويض قيام الطرف الثاني بالغياب عن العمل بدون اذن او عذر قانوني مقبول سعياً لاجبار الشركة الطرف الاول لإنهاء العقد.
- يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة ما تكبدته الشركة الطرف الأول من نفقات في سبيل إعداده وتنمية قدراته العلمية و فقا لما هو ثابت بإقرار التدريب الموقع منه وذلك في حالة رغبته في ترك العمل قبل مضي المدة المذكوره في إقرار التدريب ، وهذا المبلغ يعد ديناً مستحقاً في ذمة الطرف الثاني لا يسقط إلا بالوفاء أو بانقضاء المدة المذكورة بالإقرار .

البند الخامس

- يلتزم الطرف الثاني بسياسة الشركة في المحافظة علي سرية خصوصية الدخل الشخصي وذلك بعدم البوح بأي مستحقات تصرف له من الشركة والحفاظ علي سريتها خلال فترة خدمته.
- يلتزم الطرف الثاني بأن يكرس كل وقته وجهده من أجل تأدية العمل المكلف به على الوجه الأكمل بما يتفق ومصلحة العمل وفي حالة عدم تأدية عمله بالصورة التي تحقق الهدف المطلوبة منه طبقاً للمهام المكلف بها يعتبر ذلك ثبوت بعدم كفاءة من الطرف الثاني تستوجب إنهاء هذا العقد من قبل صاحب العمل وذلك طبقاً لقانون العمل واللوائح المعتمدة المكملة لبنود هذا العقد .
- يلتزم الطرف الثاني بالتعليمات والقرارات التي تصدر من إدارة الشركة أو من رؤسائه أو من له الحق في الإشراف على أعماله .
- الحفاظ على أموال الشركة والمنشأة والمنقولات وخاصة ما يعهد إليه من أجهزة أو أدوات أو آلات تستوجبها طبيعة عمله .
- يلتزم الطرف الثاني بالامتناع عن الالتحاق بالعمل لدى الغير أو إفشاء الأسرار لأي جهة منافسة أو يتعارض مصالحها مع مصالح الشركة الطرف الأول.
- يلتزم الطرف الثاني بالامتناع تماماً عن قبول أي هدايا أو مقابل مادي نظير القيام بأي من الأعمال المكلف بها .

البند السادس

يتعهد الطرف الثاني بأن يقدم للطرف الأول قبل التوقيع علي هذا العقد كافة المستندات ومسوغات التعيين الرسمية المطلوبة ، كما يقر بكامل مسؤوليته عن صحة البيانات والمعلومات والمستندات المقدمة منه للطرف الأول ويعد الإخفاق في تقديم أي بيانات أو مستندات مزورة أو تحتوي علي بيانات غير صحيحة أو عدم التزامه بأي التزام من الالتزامات الواردة بالبند الخامس من هذا العقد، وكذلك عدم إبلاغ الطرف الأول بأي تغيير في هذه البيانات خلال ١٥ يوم من حدوث التغيير سبب يستلزم إنهاء وفسخ العقد فوراً.

البند السابع

تحدد ساعات العمل الأسبوعية بالشركة طبقاً لما نص عليه قانون العمل المصري رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥، وذلك مع عدم الإخلال بحق الشركة في إجراء أي تعديلات في مواعيت ساعات العمل المحددة في النظام الداخلي للشركة على ألا تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانوناً.

البند الثامن

تعد أحكام عقد العمل الواردة بقانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ وقوانين التأمينات الاجتماعية والقرارات الوزارية المنفذة له وكذا لوائح الشركة والقرارات والتعليمات التي تصدرها لتنظيم العمل جزء لا يتجزأ من أحكام هذا العقد ويعد مخالفة الطرف الثاني لما ذكر سلفاً من الموجبات الفاسخة للعقد ولا يترتب عليه إنشاء أي حق للطرف الثاني سواء في الحال أو المستقبل .

البند التاسع

تختص محاكم الجيزة علي اختلاف درجاتها بأي نزاع قد ينشأ عن تنفيذ هذا العقد أو تفسير بند من بنوده.

البند العاشر

تحرر هذا العقد من اربع نسخ لكل طرف نسخة للعمل بموجبها علي أن تودع النسخة الثالثة بمكتب التأمينات الاجتماعية المختص والنسخة الرابعة بالجهة الإدارية المختصة.

الطرف الأول:

الطرف الثاني: